شركتان أميركية وكندية تنسحبان من سباق شراء حصة في خطوط "أرامكو"

التغيير

انسحبت شركة بلاك روك الأميركية لإدارة الأصول وبروكفيلد آست مانجمنت الكندية من السباق، لشراء حصة في أنشطة خطوط الأنابيب لشركة النفط العملاقة أرامكو.

وقالت مصادر لـ "رويترز" إن انسحاب الشركتين لم يؤثر على استمرار كل من شركة أبولو غلوبال مانجمنت وغلوبال إنفراستراكتشر بارتنرز ومقرها نيويورك

إذ إنهما لا تزالان تنافسان للفوز بالصفقة التي قد تدر لأرامكو عشرة مليارات دولار.

وذكر مصدر ثالث أن تشاينا إنفست كورب وهو صندوق الثروة السيادي في الصين يدرس التقدم بعرض لشراء

الأصول.

وسبق أن نشرت بلومبيرغ نبأ خروج بلاك روك وبروكفيلد آست مانجمنت من السباق.
وترتب أرامكو، التي تتطلع لبيع حصة 49 بالمائة، لتقديم حزمة تمويل أساسي وهي حزمة تمويل يقدمها البائع يمكن للمشترين استخدامها لدعم الشراء.

وكانت مصادر قالت في السابق إن البيع المزمع لخطوط أنابيب أرامكو سيكون على غرار صفقات البنية التحتية التي وقعتها خلال العامين الماضيين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)

عندما جمعت مليارات الدولارات من صفقات بيع وإعادة تأجير أصولها لخطوط أنابيب النفط والغاز.

وأعلنت أرامكو، أكبر شركة نفط في العالم، الشهر الماضي، انخفاض أرباح العام المنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 44.4 بالمائة إلى 183.8 مليار ريال (49.01 مليار دولار) بسبب هبوط الطلب العالمي على الخام جراء جائحة كوفيد-19.

لكنها تمسكت بتعهدها بتوزيع أرباح سنوية بقيمة 75 مليار دولار عن عام 2020، معظمها سيذهب إلى الحكومة في المملكة.

وأظهرت النتائج المالية المعلنة حديثا لشركة أرامكو النفطية، تراجع حصة الحكومة من إيرادات الشركة بنسبة 30% خلال العام الماضي، متأثرة بتداعيات جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

وذكرت أرامكو في البيان المالي الذي نشرته على موقعها الإلكتروني أنها حولت 413 مليار ريال (110.1 مليارات دولار) للحكومة في المملكة في 2020

على شكل توزيعات أرباح ورسوم امتياز وضرائب على الدخل، وهو مبلغ أقل بنسبة 30.8% مما حولته في عام 2019 بقيمة 594.4 مليار ريال.

وقالت الشركة إن صافي الربح انخفض 44.4 بالمائة إلى 183.8 مليار ريال (49.01 مليار دولار) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر /كانون الأول، بعدما تسببت جائحة كوفيد-19 في تراجع الطلب العالمي على

الخام.

لكنها حافظت رغم ذلك على تعهدها بتوزيعات أرباح بقيمة 75 مليار دولار لعام 2020، معظمها للحكومة.